

أردوغان يلتمس سلاما في شرق المتوسط

ضغوط أوروبية أميركية تجبر تركيا على الإذعان للتسوية السلمية



كبح الانحياز الأوروبي الأميركي غير المشروط لليونان في أزمة شرق المتوسط أجدات تركيا التي كانت تعول على الانفراد بأثينا غير القادرة لوحدها على مواجهتها من أجل فرض سياسة الأمر الواقع في المنطقة. وبتراجعها عن التصعيد وقبولها بالانخراط في مفاوضات سلمية لحل الخلافات العالقة يخسر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان جولة جديدة في تحدي الإرادة الدولية.

انقرة - يعكس التماس الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سلاما في شرق المتوسط توجسا من تداعيات المضي قدما في التصعيد مع انخراط قوى دولية كبرى في الأزمة، فيما يشير مراقبون إلى أن نبرة السلام التركية لم تكن مفاجئة في ظل اصطاف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى جانب اليونان.

وقال أردوغان الاثنين "دعونا نجعل من البحر المتوسط بحيرة سلام مجددا، ولا تلوث مياهه بخصوصيات جديدة"، مضيفا "لا نريد التوتر في البحر المتوسط وإنما السلام والتعاون والإنصاف والعدل".

ويرى متابعون أن جنوح تركيا للتسوية اللازمة بشأن التقيب عن المحرقات شرق المتوسط مع جارتها اليونان لم يبن على مبدأ احترام حسن الجوار كما تزوج السلطات في الداخل وإنما جاء قسرا بعد تغير موازين القوى في المنطقة واستشعار انقرة أن لا أحد يساند مطالبها.

رجب طيب أردوغان
دعونا نجعل من البحر المتوسط بحيرة سلام مجددا

وتأتي تصريحات الرئيس التركي قبل أيام من انعقاد قمة أوروبية للنظر في نزاع شرق المتوسط يمكن أن تسفر عن فرض عقوبات اقتصادية أشمل على انقرة، وهو ما يخشاه النظام التركي ويسعى إلى تفاديه من خلال التراجع عن التصعيد والتهدئة.

وقال إبراهيم كالمين المتحدث باسم الرئاسة التركية إن "تركيا تعتبر القمة

الأوروبية فرصة لإعادة ضبط العلاقات بينهما"، ما يعكس القلق التركي من العقوبات المحتملة.

وأضاف كالمين "أعتقد أن قمة الاتحاد الأوروبي لديها فرصة لتعيد ضبط علاقات تركيا بالكتل. إنها فرصة مهمة. يمكننا أن نعيد ضبط العلاقات هناك. وأرى هذا الاستعداد من جانب الكثير من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي".

وتصاعد التوتر بين تركيا واليونان، العضو في الاتحاد الأوروبي، بعد أن أرسلت انقرة سفينة مسح لاستكشاف موارد الطاقة في مياه متنازع عليها بين البلدين في شرق البحر المتوسط الشهر الماضي.

ووقع تصادم خفيف بين سفينتين حربيتين تركية ويونانية خلال الأزمة. وسحبت تركيا في ما بعد سفينة التقيب أورتش رئيس لإتاحة الفرصة للجهود الدبلوماسية. وانفقت انقرة وأثينا على

استئناف المحادثات بشأن مطالبات البلدين المتعارضة بالسيادة على الموارد في البحر المتوسط.

وأشارت تركيا مرارا إلى أنها منفتحة على حل المشاكل مع اليونان عبر الحوار لكنها رفضت علانية وضع أي شروط مسبقة قبل المفاوضات بما في ذلك وقف عمليات أورتش رئيس.

ويختلف البلدان العضوان في حلف الأطلسي بشدة حول حقوق السيادة على الموارد الهيدروكربونية في شرق البحر المتوسط استنادا إلى وجهتي نظر متباينتين حول امتداد الجرف القاري لكل منهما في المياه التي تنتشر فيها جزر معظمها يونانية.

وتهدف أثينا إلى ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة قبالة سواحل جزيرة كاستيلوريزو، الواقعة على بعد 120 كلم شرق رودس و520 كلم من البر الرئيسي لليونان.

وتصدرت جزيرة كاستيلوريزو الخلافات بين انقرة وأثينا مؤخرا، عقب إرسال اليونان حشودا عسكرية إليها، في خطوة جاءت ردا على الاستفزازات التركية.

وأصبحت الجزيرة التي لا تتعدى مساحتها 10 كلم ويسكنها 500 شخص، نصفهم من عناصر القوات المسلحة، في الأشهر الأخيرة مصدر المواجهة بين الجارتين، ومركز أحداث دولية. لكن النزاع أبرز إلى السطح خلافات أخرى بين تركيا والكتل بشأن

عدد من القضايا مثل الهجرة ودور تركيا في سوريا وليبيا وما يصفه الاتحاد بأنه تزايد للاستبداد في تركيا في ظل حكم أردوغان.

وتذكر دبلوماسيون ومسؤولون بارزون في الاتحاد الأوروبي لروبرتز أن التكتل لن ينفذ على الأرجح تهديدا بغرض عقوبات على تركيا بعد أن وافقت انقرة

الأسبوع الماضي على استئناف محادثات تهددية مع اليونان كانت قد توقفت في 2016. وإلى جانب الصرامة الأوروبية في مواجهة العريضة التركية في المتوسط والتلويح بالحل العسكري لحل الأزمة يؤكد دبلوماسيون أن دخول الولايات المتحدة على الخط، واصطافها علنا خلف اليونان، ضيق على انقرة هامش المناورة وزاد في عزلتها إقليميا ودوليا، ما أجبرها على الإذعان والسير في خيار التسوية السلمية.

وأريك الدعم الأميركي المباشر لليونان أجدت تركيا في شرق المتوسط، ما دفعها إلى مراجعة استراتيجياتها في المنطقة والإذعان لمطالب الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد أن كان هذا السيناريو غير مطروح لدى المسؤولين الأتراك في وقت غير بعيد.

وفي 14 سبتمبر، انطلقت مناورات عسكرية برية باستخدام الدبابات تشارك

تركيا تتراجع على مضض

فيها اليونان والولايات المتحدة لمدة خمسة أيام بالقرب من الحدود البرية مع تركيا، في تحرك وصفه مراقبون بالإشارات الأميركية الحازمة تحسبا لأي مغامرة تركية.

وأشارت قناة "أوبن تي في" اليونانية إلى أن التدريبات المشتركة لليونان والولايات المتحدة بمشاركة الدبابات والمدركات ستجرى من أجل الحفاظ على أقصى درجات الاستعداد.

وهذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها أميركيون في مثل هذه التدريبات البرية في شمال شرق اليونان. حيث أجريت من قبل تدريبات عسكرية يونانية بمشاركة وحدات عسكرية من فرنسا والإمارات العربية المتحدة.

وتم الإعلان عن مناورات الدبابات اليونانية الأميركية المشتركة في 8 سبتمبر الجاري وسط تقارير من انقرة حول نقل 40 دبابة تركية إلى الحدود مع اليونان.

صربيا تكافح لمنع مهاجرين من العبور إلى غرب أوروبا

وأشارت إلى أن ما يتراوح بين 30 إلى 40 ألف مهاجر يعبرون الأراضي الصربية سنويا من أجل الوصول إلى أوروبا الغربية، فيما عبر صربيا في أوج أزمة المهاجرين عامي 2015 و2016 ما يزيد عن مليون مهاجر.

والوصول إلى صربيا صعب والخروج منها أصعب، فالسلطات الصربية تواجه ضغطا شديدا، صار يصعب عليها تحمله، لذا لجأت للجيش للمساعدة على إقامة الحواجز، وتسجيل المهاجرين في مركز خاص ليتمكنوا بعدها من مواصلة طريقهم نحو بلد أوروبي آخر.

40 ألف مهاجر يعبرون صربيا سنويا من أجل الوصول إلى دول أوروبا الغربية

والوثائق التي تمنح لهم في هذا المركز تسمح لهم بالبقاء في صربيا ثلاثة أيام فقط، خلال هذه المهلة، يستعدون لمرحلة جديدة من رحلتهم الطويلة.

ولا يمكن للمهاجرين الذين لا يحملون تصاريح دخول أن يعبروا الحدود من اليونان إلى مقدونيا ومن صربيا إلى المجر، ولذلك فقد ظهر طريق بديل عبر البانيا والبوسنة والهرسك إلى كرواتيا.

الاتحاد الأوروبي يحذر من التدخلات الخارجية في الأزمة بين أرمينيا وأذربيجان

إن تركيا لها "وجود مباشر على الأرض"، مضيفة أن خبراء عسكريين من تركيا يقاتلون جنباً إلى جنب مع أذربيجان التي استخدمت أيضا أسلحة تركية من بينها طائرات مسيرة وحربية.

بيتر ستانو
أي تدخل خارجي في هذا النزاع غير مقبول بقاتا

وفشلت جميع جهود الوساطة التي بذلتها "مجموعة مينسك" في حل هذا النزاع، حيث لا تزال الاشتباكات مستمرة في شكل متقطع، كما حدث في عام 2016.

في يوليو 2020، حصلت مواجهات بين الأرمينيين والأذربيجانيين لعدة أيام على حدودهم الشمالية. وتشهد هذه الأحداث على التوترات المتزايدة منذ أشهر.

وأعلنت الدولتان الأحكام العرفية، وأقرت أرمينيا التعبئة العامة، فيما فرضت أذربيجان حظر تجول على جزء من البلاد، وبخاصة في العاصمة.

وتثير حرب مفتوحة بين البلدين المخاوف من زعزعة استقرار منطقة جنوب القوقاز، خاصة إذا تدخلت تركيا وروسيا، اللتان لهما مصالح متباينة في النزاع.

تركيا تنقل التوتر مع روسيا من الشرق الأوسط إلى القوقاز

ونكرت أن "28 عسكريا قتلوا أثناء القتال" الاثنين، ليرتفع عدد قتلى هذا المعسكر إلى 59 قتيلا. كما لقي ستة مدنيين أذربيجانيين، مع مقتل شخص منذ الأحد، ومدنيان أرمينيان من قهره باغ مصرعهم.

وانتزع الانفصاليون الأرمينيون قهره باغ من باكو في حرب في التسعينيات أودت بـ30 ألف شخص.

ومنذ عام 1992 كانت وما زالت قضية التسوية السلمية لهذا النزاع موضعا للمفاوضات التي تجري في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، برئاسة ثلاثة رؤساء مشاركين، روسيا والولايات المتحدة وفرنسا.

ويؤكد كل طرف أنه الحق المئات من الخسائر بالطرف الآخر، ونشر الجانبان صورا للمعارك، فيما قالت باكو إنها قتلت 550 مسلحا معاديا فيما أوردت يريفان أنها أودت بأكثر من 200 قتيل.

كما ذكرت وزارة الدفاع في قهره باغ أنه استعدت المواقع التي خسرتها في اليوم السابق، فيما أكدت أذربيجان، البلد الذي انفق بسخاء على التسليح في السنوات الأخيرة بفضل الثروة النفطية، أنها سيطرت على المزيد من الأراضي، مستخدمة الصواريخ والمدفعية والطيران.

وأعلن اللواء الأذري مايس بارخوداروف أن قواته "مستعدة للقتال حتى آخر قطرة دم للقضاء على العدو". وقالت وزارة الخارجية الأرمينية في بيان

الانفصاليين الأرمينيين والجيش الأذري في إقليم ناغورني قره باغ، ويخشى أن تؤدي هذه المواجهات إلى اندلاع حرب مفتوحة بين يريفان وباكو.

ودعت جميع القوى الإقليمية والدولية، روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، باستثناء تركيا حليفة باكو، إلى وقف فوري لإطلاق النار.

وأقرت وزارة الدفاع في هذه المنطقة الانفصالية التي تحظى بدعم يريفان بمقتل 59 مسلحا منذ صباح الأحد وبدائية المواجهات في منطقة قهره باغ الانفصالية الأذرية، والتي يقطنها غالبية من أرمينيا.



مخاوف دولية على أمن القوقاز